النفاق الديني

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فتنقُّص المتدينين، وتلمُّس عيوبهم مسلكٌ من المسالك التي يلجأ إليها المثقفون والعلمانيون والملاحدة؛ لمواجهة طوفان التديُّن الجارف، فهم رغم تملكهم لوسائل التعليم والإعلام والثقافة، وتمكنهم من الصُحُف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، والكثير من القنوات الفضائية، ومواقع الإنترنت إلا أنهم أُصيبوا بخيبة أمل شديدة عندما فوجئوا بالأمة تستيقظ من جديد، وتعاود الرجوع لدين الله.

لقد رأى هؤلاء البساط ينسحب من تحت أقدامهم رغم تملكهم لأسباب التوجيه المادية، وكأنه أسقط في أيديهم، فراحوا يشهرون كل سلاح في وجه المتدينين، الأمر الذي لا يفعلونه مع اليهود والنصارى وعبدة البقر، فالدماثة والسماحة والحرية لا تليق إلا بهؤلاء دون غيرهم.

ومن الشواهد على ذلك ما كتبه البعض في جريدة المصري اليوم تحت هذا العنوان، حيث ذكر عدة صور يدلل بها على انتشار مظاهر التدين دون روحه وقيمه، ففي معظم عمارات القاهرة والإسكندرية تجد زاوية في البدروم، وفي الشوارع وفي السوق تجد نسبة المنتقبات في تزايد، وقال:

«باختصار مظاهر التدين في كل مكان وناحية، ونعى على الطبيب الذي يترك عيادته أثناء الصلاة ليؤدي الصلاة في وقتها، ومع ذلك فلا يجد أي حرج في أن يضاعف أجر الكشف، وفي الجامعة كان الأستاذ يفخر بأنه درس في السوربون أو في كمبريدج، والآن يفخر بأنه حج كذا مرة واعتمر أربعين مرة، وإذا دخلت مكتبًا حكوميًا وقت صلاة الظهر سوف تجد السادة الموظفين تركوا مكاتبهم قبل الآذان بنصف ساعة انتظارًا للصلاة، وعليك أن تعطل نفسك، وإذا اعترضت تجد نظرات الازدراء والاتهام بالكفر،

وبعض هؤلاء لا يمتنع من قبول الرشوة، وبعض فقهاء الفضائيات لا حديث لهم في شم النسيم إلا عن أكل الفسيخ ونتنه وتحريمه؛ مما يتسبب في الاصطدام بأمور من صميم الهوية المصرية، وأن يضعوا ديننا في خصومة مع وطنيتنا».

وقال: «يندر أن تجد تاجر مخدرات دون أن يحمل لقب حاج، ولن يعدم أن تجد بعض المشايخ يشيدون ويدافعون عن الحاج، وذكر أن في الواقع العملي لن تجد أثرًا كبيرًا لهذا التدين، العنف الأسري يزداد وجرائم القتل داخل الأسرة الواحدة تتضاعف؛ مما يعني أن صلة الرحم ليست موجودة ومعدلات الجرائم في مصر تزداد سنويًا...».

إلى أن قال بصراحة كاملة: «نحن نغتال روح الدين، ونعادي قيمه النبيلة، وتتمثل في أمور عديدة من بينها العقلانية والعدالة والتحرر وحب الآخرين كما نحب أنفسنا، واحترام الحقوق بما فيها حق الحيوان في الحياة وعدم تعذيبه فما بالنا بالإنسان؟!».

وختم مقاله بقوله: «فلا غرابة في أن تسود مظاهر التدين دون روحه، وأن يعم النفاق الديني مجتمعنا وحياتنا».

هذه الجريدة مملوءة بمقالات على مثل هذا النحو منذ صدورها، فهذا هو التوجه العام لكتَّابها، وما نقلته يكاد يكون من أحسن ما كتب، وللتعليق عليه نذكر عدة مسائل:

أولاً- الحق مقبول حتى لو أتى من علماني أو مُلحد أو مثقف زنديق، ولن تعدم وجودَ جوهرةٍ وسط الزبالة، وعليك بالفرز والتدقيق، وإياك والاستنكاف عن قبول الحق أو ادعاء العصمة، فعلى الحقِ نورٌ، والحقُ ما وافق الكتاب والسُنَّة، وما منا إلا رَدَّ ورُدَّ عليه.

وقد كان الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «معي صواب يحتمل الخطأ، ومع خصمي خطأ يحتمل الصواب»، وقال: «ما ناظرت أحدًا إلا وأحببت أن يجري الحق على لسانه»، ومعرفة الداء بداية الطريق لطلب العلاج، وقد قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خيركم من أهدى إليَّ

عيوبي»، وقد قال لمن نصحه بالحق -وهو الفاروق-: «اتركوه فليقلها لي، فلا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا».

فلابد من تنقية صفوف المتدينين من الآفات والدخن، حتى يرضوا ربهم ويستأهلوا نصره -سبحانه- الذي وعده عباده المؤمنين وتمكينه للصالحين، ولا يكونوا فتنة للمفتونين، وفي النهاية فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها.

ثانيًا-لسنا عالمًا من الملائكة الأبرار، كما أننا لسنا عالمًا من الشياطين، ففينا المحسن والمسيء، والبر والفاجر، والمطيع والعاصي، وبالجملة فنحن من إفرازات الواقع الذي نعيش فيه، فينا من لوثته وماديته.

وهل يُتَصوَّر من إنسان دخل المسجد، أو أطلق لحيته اليوم، أو امرأة انتقبت أن تصبح إسلامًا يسير على وجه الأرض؟!.

المغالاة في التقييم موجودة؛ فبمجرد أن تترك امرأة الرقص أو التمثيل تنهال عليها الأسئلة عن حكم التعامل مع البنوك، والحرب في العراق، ومسائل لربما لو عرضت على عمر رضي الله عنه لجمع لها أهل بدر، هذا بالإضافة للتشهير والتشويه المتعمد لمظاهر التدين، على غرار: ضبطوا منقبة تسرق، ملتحي يتاجر في المخدرات! أخبار تُرسل على عواهنها، فطابور المنقبات والملتحين طابور طويل جدًا، فمن الذي اقترف هذه الجرائم فلان أم رقم المليون؟

لابد من حيطة وحذر وتثبُّت قبل إرسال التهم على عواهنها، والتهمة تحتاج لبينة أوضح من شمس النهار، ولا تعميمَ قبل حصول الاستقراء، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، وقال -سبحانه- عن قصة الإفك: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، قال تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢] أي بإخوانهم، فالأخُ كالنَّفْس، والماءُ إذا بلغ القلتين

لم يحمل الخَبَث، وليس من طلب الحقَّ فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه.

ثالثًا- على الكاتب وأمثاله أن يحدد موقعه بدقة، مع التدين والالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة، ولا يسعه إلا ذلك، أم مع فريق الشامتين والمناوئين والمتربصين بأهله الدوائر، فلا يليق به التذبذب ولا الجلوس في مقاعد المتفرجين، فهذه من صفات المنافقين، قال تعالى: ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ﴾[النساء:١٤٣]، ولا يليق به أن يفصل الدنيا عن الآخرة، ولا الأرض عن السماء، ولا العلم عن العمل، ولا بعض الرجال عن البعض الآخر، كما لا يجوز له أن يحيا نقرة ونقرة، وساعة وساعة، فهذا منطق أهل الجاهلية؛ فقد كانوا يقولون: اليوم خمر وغدًا أمر.

لابد من ضبط مصريتنا وعروبتنا بدين الله، وأن ينصبغ الحاكمُ والمحكومُ، والبلادُ والعبادُ بشرع الله -وأن نحيا بالدين- قشره ولبابه، روحه وقيمه، ومظاهره وسلوكه، في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والأخلاق، والحرب، والسلم، والمسجد، والسوق... قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾ [آل عمران:١٩]، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥]، قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾[المائدة:٣]، قال تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[الأنعام:١٦٢]، قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾[النساء:٦٥]، قال تعالى: ﴿ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة:٥٠].

رابعًا- الحق أبلج والباطل لجلج، وعلى الحق نور، وهو ما وافق الكتاب والسُنَّة، وما احتج صاحب بدعة على بدعته بدليل، إلا وكان في الدليل ما يرد عليه ويدحضه، قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء:٨٢].

إن طائفة العلمانيين والملحدين والمثقفين الزنادقة، في الوقت الذي كشروا فيه عن أنيابهم، ووقفوا موقف الأسد الهصور في مواجهة الدين ومظاهره، لم يطالبوا يومًا بتطبيق شرع الله، ولا العودة لدين الله، بل اعتبروا ذلك رجعية وتخلف، وارتداد لعهود الظلام، اعتبروا التبرج والعُري والاختلاط والرقص من مظاهر التقدم والرقي.

بُحَّت أصواتهم تطالب بتطبيق الديمقراطية، وهي دينٌ يخالف دينَ الإسلام، ووثنٌ يُعبد من دون الله، فالحرية الشخصية يزني الإنسان ويُزنى به دون اعتراض في النظام الديمقراطي، ويكفر ويتجاهر بردته وسط المسلمين دون رادع، وهذه هي حرية الرأي والتعبير، ويتعامل بالربا وهذه هي الحرية المالية، وتتبرج المرأة وتختلط بالرجال وتتحلل بزعم حرية المرأة، وتتحكم الأكثرية في الأقلية ولو بالباطل وعلى حساب دين الله!!

بعد ذلك يُقال من إلى النفاق أقرب؟ مَنْ ذكرَهم في مقاله أم الديمقراطيين والقوميين والاشتراكيين؟؟ قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]

خامسًا- فَرَّغُوا الإسلام من محتواه، بكلمات معسولة لا تنطلي إلا على العميان، فالإسلام عند العلمانيين والديمقراطيين والمثقفين عبارة عن روح وقيم نبيلة -في أحسن الأحوال-، لا ينبغي أن يكون له واقع أو رصيد في حياة الناس، فوجوده لا يزيد على حيز المسجد، وعلى سبيل إطعام الجائع، وترك الغش، ويتبدى في قيم العلانية والعدالة.

إن هؤلاء يطالبون بفصل الدين عن الدولة، ويقولون دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، ولا يفرقون بين مسلم وكافر حتى في الحب والبُغض، وتثور ثائرتهم إذا أنكر الإنسان فنون الباليه، أو رأوا عالمًا يتكلم في أمور الدين، أو شاهدوا منقبة، وتنفرج أساريرهم مع كل مظاهر التحلل والفسق والفجور، ولا مانع عندهم من أن يعتلي البلاد ملحد شيوعي!!

لا يشفع للواحد منهم أن يصلي ويصوم ثم يكون حربًا على إسلامه مبغضًا لشعائر دينه قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

سادسًا- التدين ليس قضية اختيارية، بل هي مسألة حتم وإلزام، والنصوص التي مثل قال تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، هذه النصوص خرجت مخرج الوعيد، وكان الخطاب يتوجه للنبي ﷺ: قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، والنبي ﷺ هو أُسوتنا في حياته الخاصة والعامة، وفي احتكامه للشريعة وإقامته للدولة الإسلامية قال تعالى ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

المؤمن ناصح أمين، يكثر الخير والصلاح، ويقلل الشر والفساد، يعين العباد على طاعة ربهم ويتقي الله فيهم، يعظ نفسه وهو يعظ غيره، وإلا لكان كثعلب خرج في ثياب الواعظين، وكان فيه حظ ونصيب من إبليس في وعظه لنبي الله آدم: قال تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢٢-٢١]، قال ابن عمر رضي الله عنهما: «**من خدعنا بالله انخدعنا له**».

سابعًا- نخاف على أنفسنا من النفاق، والكاتب معنا لابد وأن يتخوفه على نفسه؛ فقد روى البخاري عن ابن أبي مليكة قال: «**أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يخاف على نفسه النفاق، ما منهم من أحد يقول: إن إيمانه مثل إيمان جبرائيل وميكائيل**».

والنفاق ما أمنه إلا منافق وما خافه إلا مؤمن، وكان حذيفة رضي الله عنه يتعوذ بالله من خشوع النفاق، فلما سُئل، وما خشوع النفاق قال: «**أن يُرى البدن خاشعًا والقلب**

ليس بخاشع»، وكان عمر ﷺ يسير خلف حُذيفة ويقول له: «ناشدتك الله يا حذيفة أسمّاني لك رسول الله منهم -أي من المنافقين-؟» فيقول له حذيفة: «لا، ولا أزكّي بعدك أحدًا».

فما خلت منهم الأرض ولا أجواف القبور، كاد القرآن كله أن يكون في شأنهم، حتى قال ابن عباس ﷺ : «ما زال ينزل: ومنهم، ومنهم، حتى خشينا ألا تدع أحدًا»، قال تعالى :﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة:٧٥-٧٧]، قال تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة:٤٩]

سمع حذيفة ﷺ رجلًا يقول اللهم أهلك المنافقين، فقال له: «يا ابن آخي لا تدع عليهم فلو أهلكهم الله لاستوحشتم في طرقاتكم من قلة السالك».

اللهم إنا نعوذ بك من الشك والشرك والنفاق وسوء الأخلاق، اللهم إنا نسألك علمًا نافعًاورزقًا واسعًا ودينًا قيمًا وشفاءً من كل داء، ونعوذ بك من علم لا ينفع، ونفس لا تشبع، ومن دعوة لا يُستجاب لها.

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين

حكم التوريث
(أو توريث الحكم)

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فقد أثارت احتمالات انتقال الحكم من الرئيس إلى ابنه جدلًا عنيفًا وردود فعل متباينة، بدأت منذ فترة واستمرت حتى كتابة هذه السطور، وبينما رأى البعض أن الابن هو الأصلح لخلافة أبيه في الحكم؛ لما لديه من مؤهلات وأخلاقيات، بالإضافة إلى أنه مواطن قُدِّر له أن يقترب من الحكم والرئاسة، وبالتالي فانتقال الأمر إليه من الممكن أن يتم بسلاسة.

ويعترض آخرون على مسألة توريث الحكم؛ لأن البلد بذلك ستنتقل إلى النظام الملكي، وأن المادة ٧٦ فُصِّلَت على مقاس الابن بالإضافة إلى تقلده أمانة السياسات، وقد عمَّق من هذا التخوف ما حدث في سوريا وما يُنتظر حدوثه في ليبيا واليمن من توريث للحكم.

واللافت للنظر أن المعارضين للتوريث والمؤيدين له يتكلمون بلسان الديمقراطية، ويندون بما يسمى بالديكتاتورية، ولا يكاد واحد من هؤلاء يطرح حكم الشريعة في هذه المسألة لتحسم مادة النزاع. لم يحدث ذلك حتى من أصحاب التوجه الإسلامي!! وهذا من الغرائب والعجائب، فكما غُيِّبت الشريعة عن حكم البلاد والعباد، يبدو أن مجرد المطالبة بتطبيق شرع الله، وضبط المسائل بحكم الله قد صارت نسيًا منسيًا عند هذا الفريق، بل لا أغالي لو قلت صرنا لا نسمع كلمة الإسلام على ألسنتهم، فالتصريحات والتعليقات والمعارضة والتأييد ليس لله فيها نصيب.

وأطلت الثنائيات على حياتنا، فمن ليس ديمقراطيًا لابد وأن يكون ديكتاتوريًا، ومن ليس رأسماليًا لابد وأن يكون اشتراكيًا، كما صار في اليهود حمائم وصقور، وفي الشيعة معتدلين ومتشددين!!

لقد غابت الضوابط الشرعية عند المتكلمين، فوجب الحذر والتحذير حتى لا نكون كالببغاوات، وقد استدعى الكلام على التوريث موجة عارمة من الحديث على مدة الرئاسة، وأنه لا يصح أن تكون مدى الحياة، فمعظم البلاد الديمقراطية لا تزيد مدة الرئاسة فيها عن دورتين.

ولنا مع هذه القضية عدة وقفات، منها:

أولاً- حكم أبو بكر ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ، ثم تولى عمر ﷺ الخلافة من بعده حتى طعنه أبو لؤلؤة المجوسي، وترك الأمر من بعده شورى في ستة اجتمع رأيهم علي عثمان ﷺ، فلما ثار الأوباش عليه، ودخل عليه ابن عمر ﷺ فقال له عثمان: انظر ماذا يقولون: اخلع نفسك أو نقتلك، قال له ابن عمر: أمُخلدٌ أنت في الدنيا؟ قال: لا، قال: هل يزيدون على أن يقتلوك؟ قال: لا، قال: هل يملكون لك جنة أو نار، قال: لا، قال: فلا تخلع قميص الله عنك؛ فتكون سُنَّة كلما كَرِه قومٌ خليفتَهم خلعوه أو قتلوه.

وقبل أن يفتي ابن عمر لخليفته بذلك كان عثمان على بينة من ذلك ونور من الله، فعن أم المؤمنين عائشة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال لعثمان: «**يَا عُثْمَانُ إِنْ وَلاَّكَ اللهُ هَذَا الأَمْرَ يَوْمًا فَأَرَادَكَ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَخْلَعَ قَمِيصَكَ الَّذِى قَمَّصَكَ اللهُ فَلاَ تَخْلَعْهُ. يَقُولُ ذَلِكَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ**» رواه ابن ماجه، وصححه الألباني، والقميص هنا المقصود به الخلافة والحكم.

ثم تولى علي ﷺ بعد عثمان حتى طعنه ابن ملجم الخارجي، وانتهى بذلك عصر الخلفاء الراشدين الأربعة.

ثم تولى معاوية ﷺ، وهو خال المؤمنين، وأفضل ملوك هذه الأمة كما وصفه ابن كثير، وكان بمثابة شمس ضعف ضوئها بجوار شموس أربعة سطعت على الدنيا قبله، وملأتها ضياءً، ثم تولى يزيد الحكم من بعده أبيه معاوية، فها أنت ترى أن سفينة الحكم قد مضت دون تحديد بدورة أو دورتين، وفي حديث العرباض بن سارية: «**عليكم**

بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضُّوا عليها بالنواجذ» [صححه الألباني، وخير الهدي هديه -صلوات الله وسلامه عليه].

ثانيًا- رجح فريق من أهل العلم ولاية العهد، وهي أن يعهد السابق للاحق، ورأوا في هذه الصورة حسمًا لمادة النزاع، ولا يتم تقلد الحكم إلا بعد موافقة أهل الحل والعقد أو بعضهم على نص النبيِّ ﷺ على أبي بكر، وأبي بكر على عمر، وترك عمر الأمر شورى في ستة مات عنهم النبي ﷺ وهو عنهم راضٍ، ويكون التخيير إليهم في تعيين واحد منهم كما فعل الصحابة رضي الله عنهم.

فإذا تم اختيار الحاكم والإمام فإن كل من خلفهم وأمامهم من المسلمين في الآفاق يلزمهم الدخول في طاعة ذلك الإمام إذا لم يكن معلنًا بالفسق والفساد.

قال الإمام أبو المعالي: «من انعقدت له الإمامة بعقد واحد فقد لزمت ولا يجوز خلعه من غير حدث وتغير أمر»، قال: «وهذا مجمع عليه».

وقد تكلم العلماء على ولاية القهر والغلبة، فإن تغلب مَن له أهلية الإمامة والحكم وحَكَم في الناس بشرع الله فله السمع والطاعة، حتى وإن كان عبدًا حبشيًا كأن رأسه زبيبه.

سُئل سهلُ بن عبد الله التستري: «ما يجب علينا لمن غلب على بلادنا وهو إمام؟ قال: «تجيبه وتؤدي إليه ما يطالبك من حقه، ولا تنكر فعاله، ولا تفر منه، وإذا ائتمنك على سر من أمر الدين لم تفشه».

وقال ابن خويز منداد: «ولو ثبت على الأمر من يصلح له من غير مشورة، ولا اختيار وبايع له الناس تمت له البيعة».

ثالثًا- تصبح الحياة لهوًا ولعبًا وعبثًا في البعد عن منهج الله قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: ٧] يعمّرون الدنيا ويخربون الآخرة، يبيّضون ثيابهم ويدنّسون دينهم، يُهينون أنفسهم زاعمين الإكرام لها، يزحفون وراء الظواهر

وقلوبهم مملوءة بالقاذورات، يتشبسون بديمقراطية عفنة وينسون دين ربهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فكما له الخلق فله الأمر -جَلَّ وَعَلَا-، وما علينا إلا أن نقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير.

عجيب أمر البشر عندما يتكلمون على التوريث ودورة حكم ودورتين وينسون مادة الحكم، فلا تكاد تسمع من يطالب بتطبيق الكتاب والسُنَّة والرجوع لشرع الله، لا يعنينا الاسم والرسم، وسواء كان السن ثلاثين أو أربعين، وسيحكمنا دورة أو عشرين دورة، إنما يُعنينا الحكم بما أنزل الله، حتى ولو صنع ذلك عبد حبشي كأن رأسه زبيبة.

لا اعتراض أن يحكم الابن بعد أبيه، وإنما الاعتراض على الانحراف بالبلاد والعباد عن منهج الله، قال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، قال تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]

رابعًا- تكلم العلماء والمفسرون في شروط الحاكم والإمام، وكيفيات الحكم والرياسة، وإليك ما قاله الإمام القرطبي في تفسيره:

شرائط الإمام، وهي أحد عشر:

الأول- أن يكون من صميم قريش، لقوله ﷺ: «**الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**» رواه أحمد بإسناد جيد، وقد اختلف في هذا.

الثاني- أن يكون ممن يصلح أن يكون قاضيًا من قضاة المسلمين مجتهدًا لا يحتاج إلى غيره في الاستفتاء في الحوادث، وهذا متفق عليه.

الثالث- أن يكون ذا خبرة ورأي حصيف بأمر الحرب، وتدبير الجيوش، وسد الثغور، وحماية البيضة، وردع الأمة، والانتقام من الظالم، والأخذ للمظلوم.

الرابع- أن يكون ممن لا تلحقه رقة في إقامة الحدود، ولا فزع من ضرب الرقاب، ولا قطع الأبشار، والدليل على هذا كله إجماع الصحابة ﷺ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه لا بد من أن يكون ذلك كله مجتمعا فيه، ولأنه هو الذي يولي القضاة والحكام، وله أن يباشر الفصل والحكم، ويتفحص أمور خلفائه وقضاته، ولن يصلح لذلك كله إلا من كان عالمًا بذلك كله قيما به. والله أعلم.

الخامس- أن يكون حرًا، ولا خفاء باشتراط حرية الإمام، وإسلامه وهو السادس.

السابع- أن يكون ذكرًا، سليم الأعضاء وهو الثامن. وأجمعوا على أن المرأة لا يجوز أن تكون إمامًا، وإن اختلفوا في جواز كونها قاضية فيما تجوز شهادتها فيه.

التاسع والعاشر- أن يكون بالغًا عاقلًا، ولا خلاف في ذلك.

الحادي عشر- أن يكون عدلًا، لأنه لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز أن تعقد الإمامة لفاسق.

ويجب أن يكون من أفضلهم في العلم، لقوله ﷺ: «أئمتكم شفعاؤكم فانظروا بمن تستشفعون». وفي التنزيل في وصف طالوت:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٧]، فبدأ بالعلم ثم ذكر ما يدل على القوة وسلامة الأعضاء. وقوله: (اصْطَفَاهُ) معناه اختاره، وهذا يدل على شرط النسب. وليس من شرطه أن يكون معصومًا من الزلل والخطأ، ولا عالمًا بالغيب، ولا أفرس الأمة ولا أشجعهم، ولا أن يكون من بني هاشم فقط دون غيرهم من قريش، فإن الإجماع قد انعقد على إمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان وليسوا من بني هاشم.

الثانية عشرة- يجوز نصب المفضول مع وجود الفاضل خوف الفتنة، وألا يستقيم أمر الأمة، وذلك أن الإمام إنما نصب لدفع العدو وحماية البيضة، وسد الخلل، واستخراج الحقوق، وإقامة الحدود، وجباية الأموال لبيت المال، وقسمتها على أهلها.

فإذا خيف بإقامة الأفضل الهرج والفساد، وتعطيل الأمور التي لأجلها ينصب الإمام كان ذلك عذرًا ظاهرًا في العدول عن الفاضل إلى المفضول، ويدل على ذلك أيضا علم عمر وسائر الأمة وقت الشورى بأن الستة فيهم فاضل ومفضول، وقد أجاز العقد لكل واحد منهم إذا أدت المصلحة إلى ذلك، واجتمعت كلمتهم عليه من غير إنكار أحد عليهم، والله أعلم.

الثالثة عشرة- الإمام إذا نصب ثم فسق بعد انبرام العقد فقال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته، ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم، لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وحفظ أموال الأيتام والمجانين، والنظر في أمورهم إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها. فلو جوزنا أن يكون فاسقًا أدى إلى إبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجز أن يعقد للفاسق لأجل أنه يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله.

وقال آخرون: لا ينخلع إلا بالكفر أو بترك إقامة الصلاة أو الترك إلى دعائها أو شيء من الشريعة، لقوله ﷺ في حديث عبادة: «**وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»، وفي حديث عوف بن مالك: «**لاَ، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلاةَ**. الحديث، [أخرجهما مسلم]. وعن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع، قالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلّوا، أي من كره بقلبه وأنكر بقلبه**» [أخرجه أيضا مسلم].

الرابعة عشرة- ويجب عليه أن يخلع نفسه إذا وجد في نفسه نقصًا يؤثر في الإمامة، فأما إذا لم يجد نقصًا فهل له أن يعزل نفسه ويعقد لغيره؟

اختلف الناس فيه، فمنهم من قال: ليس له أن يفعل ذلك وإن فعل لم تنخلع إمامته. ومنهم من قال: له أن يفعل ذلك. والدليل على أن الإمام إذا عزل نفسه

انعزل قول أبي بكر الصديق ﷺ: أقيلوني أقيلوني، وقول الصحابة: لا نقيلك ولا نستقيلك، قدَّمَك رسول الله ﷺ لديننا فمن ذا يؤخرك! رضيك رسول الله ﷺ لديننا فلا نرضاك!

فلو لم يكن له أن يفعل ذلك لأنكرت الصحابة ذلك عليه ولقالت له: ليس لك أن تقول هذا، وليس لك أن تفعله. فلما أقرته الصحابة على ذلك علم أن للإمام أن يفعل ذلك، ولأن الإمام ناظر للغيب فيجب أن يكون حكمه حكم الحاكم، والوكيل إذا عزل نفسه. فإن الإمام هو وكيل الأمة ونائب عنها، ولما اتفق على أن الوكيل والحاكم وجميع من ناب عن غيره في شيء له أن يعزل نفسه، وكذلك الإمام بجب أن يكون مثله. والله أعلم.

الخامسة عشرة- إذا انعقدت الإمامة باتفاق أهل الحل والعقد أو بواحد -على ما تقدم- وجب على الناس كافة مبايعته على السمع والطاعة، وإقامة كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. ومن تأبَّى عن البيعة لعذر عذر، ومن تأبَّى لغير عذر جبر وقهر، لئلا تفترق كلمة المسلمين.

وإذا بويع لخليفتين فالخليفة الأول، وقُتل الآخر، واختلف في قتله هل هو محسوس أو معنى فيكون عزله قتله وموته. والأول أظهر، قال رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**» [رواه أبو سعيد الخدري، أخرجه مسلم].

وفي حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه سمعه يقول: «**ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه أن استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**» [رواه مسلم أيضًا]، ومن حديث عرفجة: (فاضربوه بالسيف كائنًا من كان)، وهذا أدل دليل على منع إقامة إمامين، ولأن ذلك يؤدي إلى النفاق والمخالفة والشقاق

وحدوث الفتن وزوال النعم، لكن إن تباعدت الأقطار وتباينت كالأندلس وخراسان جاز ذلك، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

السادسة عشرة- لو خرج خارجي على إمام معروف العدالة وجب على الناس جهاده، فإن كان الإمام فاسقًا والخارجي مظهر للعدل لم ينبغ للناس أن يسرعوا إلى نصرة الخارجي حتى يتبين أمره فيما يظهر من العدل، أو تتفق كلمة الجماعة على خلع الأول، وذلك أن كل من طلب مثل هذا الأمر أظهر من نفسه الصلاح حتى إذا تمكن رجع إلى عادته من خلاف ما أظهر... اللهم هيِّئ لنا من أمرنا رشدًا.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

استمرار الانقسام
بين مشايخ الصوفية ودلالاته

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فقد ورد في جريدة الدستور الثلاثاء ٢٥ من ربيع الآخر ١٤٣٠هـ وتحت عنوان: الآلاف يزحفون للاحتفال بمولد الحسين الليلة وسط وجود أمني مكثف، وارتفاع حدة الانقسام بين مشايخ الصوفية، أجواء اعتقال الشيخ مصطفى الصافي تخيم على المشهد... والمشايخ يؤكدون: الطرق الصوفية لا علاقة لها بالتشيع.

وتحت هذا العنوان كتبت الجريدة تقول:

بدأ أمس آلاف المنتمين للطرق الصوفية الزحف إلى المشهد الحسيني بالقاهرة للاحتفال بمولد الإمام الحسين بن علي رضي الله عنه، وسوف يتم الاحتفال بالليلة الختامية مساء يوم الثلاثاء وسط توقعات بأن يصل عدد المحتفلين بالمولد إلى أكثر من مليون زائر من جميع المحافظات بالإضافة إلى الزائرين من الدول العربية والإسلامية.

إن الاحتفال بمولد الإمام الحسين هذا العام يأتي وسط تزايد الشكوك لدى الدولة في أن الطرق الصوفية هي البوابة التي يدخل من خلالها التشيع مصر، وهو ما يعتبر أحد أسباب اعتقال الشيخ مصطفى الصافي، وأكد المشايخ أن هذا الاعتقاد غير صحيح على الإطلاق، أشار المشايخ إلى أن احتفال هذا العام يأتي أيضًا وسط انشقاق كبير وشرخ في صفوف الطرق الصوفية؛ بسبب النزاع على كرسي شيخ مشايخ الطرق الصوفية الذي لم يتم حسمه حتى الآن، وأكد المشايخ المناوئون لجبهة القصبي وعلى رأسهم الشيخ علاء أبو العزايم أنهم، وجميع الرافضين لما أسموه اغتصاب الشيخ القصبي كرسي المشيخة لن يشاركوا في الاحتفال بمولد الحسين الذي تقيمه المشيخة، وذكروا أن دخولهم سيكون بمثابة اعتراف بشرعية القصبي، وقد قاطعت الطرق الصوفية الموكب الصوفي الذي

تنظمه مشيخة الطرق الصوفية كل عام بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف؛ حتى لا يسير تحت راية وقيادة الشيخ عبد الهادي القصبي.

ولنا على هذا الخبر تعليقات كثيرة:

أولًا- انقسام مشايخ الصوفية واستمراره على هذا النحو، والتنازع والتناحر على كرسي المشيخة حتى صاروا خبرًا دائمًا في كل وسائل الإعلام، وبالتالي مضغة في الأفواه، صورة لا تختلف عن طلاب الزعامات والرياسات الدنيوية، قال النبي ﷺ: «**مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلاَ فِى غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ المرءِ عَلَى المالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ**» [رواه الترمذي، وأحمد، وصححه الألباني].

وهذا التفرق بين طوائف الصوفية وشيوخها هو من رحمة الله بهم وبالخلق؛ فلربما كان سببًا في انفضاض الخلق من حولهم ومعرفة خراب مناهجهم، ورجوعهم للكتاب والسُنَّة بفهم سلف الأمة.

نقول ذلك لا على جهة الشماتة في أحد، ولكن لمحبتنا الخيرَ للعباد، وقيامًا بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإبراءً للذمة.

ثانيًا- ما يحدث في الطرق الصوفية من شقاق ونزاع من قبيل تحصيل الحاصل، وهو عَرَض لمَرَض، فالسلوك مرآة الفكر، وكل إناء بما فيه ينضح، والطيورُ على أشكالها تقع، والعقائد الخربة من شأنها أن تولِّدَ سلوكيات كالتي نسمع عنها كل يوم.

وما يحدث هو من جَرَّاء ابتداعهم لكل شيخ طريقة وتفاوتهم في الانحراف عن منهج الكتاب والسُنَّة، فمنهم من قال: إن طريقته مقيدة بالكتاب والسُنَّة، ومنهم موسوية المحمدية، وعيسوية المحمدية، ومنهم أشباه ابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض الذين هم من ملاحدة الصوفية، فكيف يلتئم لهم شمل أو تتحد لهم كلمة؟!

قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فالظلمات جمع ظلمة، أما النور فمفرد، وهكذا فالحق واحد

والباطل كثير لا ينحصر، فاعرف الحق تعرف أهله، واعرف الباطل تعرف من آتاه، والحقُ ما وافق الكتاب والسُنَّة قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢]، وكل الطرق مسدودة إلا من طريقه -صلوات الله وسلامه عليه- وفي الحديث: «**لَتُسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ**» متفق عليه، وفي بعض الروايات: «**أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ**» رواه أبو داود، وصححه الألباني. فإذا كان عدم تسوية الصفوف يترتب عليه اختلاف القلوب، فكيف بطرق وشيوخ مخالفين الكتابَ، مختلفين فيه.

ثالثًا- ذكرنا من قبل أن الصوفية من أقرب الطوائف لأهل الكتاب حتى إنه ليصدق عليهم قول النبي ﷺ: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى قَالَ: فَمَنْ**» [متفق عليه].

فبناء المساجد على القبور، وشد الرحال، والاحتفال بالموالد، وصرف العبادة للمقبورين، وترك النظافة، والزواج، ودخول الخرائب والأديرة، وعقيدة الحلول والاتحاد، واختلاط الرجال بالنساء في الموالد، والاجتهاد في العبادة على جهل... أوجه كثيرة للشبه، ويضاف لها هنا هذا الاختلاف الذي لم ينحسم حتى يومنا هذا، قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

وقد ذكر ابن القيم في كتابه هداية الحيارى: لو جلس عشرة من النصارى يتباحثون لقاموا على إحدى عشر قولًا، ويشيع في النصارى تكفير بعضهم بعضًا، وكذلك أمر اللعن، فكلُّهم لاعِنٌ، وكلُهم ملعون، كما يقول. والخلاف بين فرق الصوفية وشيوخها يقترب من ذلك.

رابعًا- تتطابق عقائد الصوفية مع عقائد الشيعة فهم كأولاد العم، ولذلك يخلط البعض أحيانًا يقول: عدد الشيعة في مصر ١٢ مليونًا، والبلد هواها شيعي منذ الدولة

الفاطمية، والمؤتمرات تضم الصوفية والشيعة، فاللسان واحد والمعتقد يتشابه، وليس في وسعهم التباعد عن مواطن التهم والريب والشكوك.

وبالتالي فتأكيد مشايخ الطرق الصوفية بأنهم لا علاقة لهم بالتشيع موضع نظر كبير. وشكوك الدولة في أن الطرق الصوفية هي البوابة التي يدخل من خلالها التشيع إلى مصر كلام في محله، ونظرة منهجية صحيحة بعيدًا عن اعتقال شيخ صوفي بعينه، وإذا كان السفير الأمريكي قد أشاد بالصوفية في مولد السيد البدوي -العام الماضي-، وصرح بأنهم أقرب الطوائف الإسلامية شبهًا بمعتقد الأمريكان، فكيف ينكرون أن الصوفية هي بوابة التشيع؟!

خامسًا- كنا نتمنى أن يترك المشايخ والطرق الصوفية الاحتفال بالمولد النبوي، ومولد الحسين لله وإقامةً للسُنن، وهجرانًا للبدع، لا أن يكون انتقامًا للنفس وانتصارًا لحظوظها، وبسبب النزاع على كرسي المشيخة!.

وعلى كل حال فرب ضارة نافعة، وتكثير الخير والصلاح طاعة لله، وتقليل الشر والفساد طاعة لله، وبعض الشر أهون من بعض، ومن المعلوم أن الشركيات تزيد في مثل هذه الاحتفالات، فهذا يدعو الحسين، والثاني يسجد له، والثالث يذبح وينذر له، وتجد من يلتمس المدد والبركة ويستغيث به. هذا وغيره يحدث من الصوفية، وتحت سمع وبصر شيوخهم دون أن تتمعر وجوههم غضبًا لله، وحزنًا على انتهاك حرماته -سبحانه-، فثورتهم العارمة فقط على كرسي المشيخة المغتصب، ويستخدمون مصطلح الشرعية كما تستخدمه أمريكا والأمم المتحدة!!

ليت الطرق الصوفية وشيوخها يعودون للكتاب والسُنَّة علمًا وعملًا واعتقادًا، ويتركون الضلالات والانحرافات المخالفة لمثل ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام، فهذه هي الشرعية الحقيقة التي ندين بها، لا التنازع على كرسي المشيخة مع الاستهانة بالشركيات والكفريات التي تقع فيها الصوفية!!

سادسًا- المشهد الحسيني بالقاهرة من المشاهد الوهمية، كما حقق ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، فلا رأس الحسين ولا بدنه مدفون في هذا المشهد، والحسين قُتِلَ بكربلاء، وهناك ثلاثة مشاهد ادعى الناس أنه دُفِنَ بها، والعبرة بالقبور المُشرِفة وهي التي تشد لها الرحال وتصرف لها العبادة، حتى وإن كانت خالية، أما المقابر المندرسة والموتى تحت الأرض فلا يُفتتن بهم الناس في العادة، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]، قيل ظاهرها للأحياء وباطنها للأموات.

ومازالت لوثةُ صرفِ العبادة للمقبورين بزعم محبة الأولياء والصالحين موجودة تحتاج لبذل المزيد من الجهد لتوعية الخلق، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

وقد كانت الدعوة في بداية السبعينيات -بفضل الله- أشبه بطلقة رصاص رحيمة أُطلقت على الصوفية، كادت أن تجهز عليها، واليوم يحاول البعض بعثها من جديد.

ونأمل -مع الاستعانة بالله- أن يتم التركيز على تعبيد الدنيا بدين الله، وتفنيد شبهات الصوفية والشيعة وغيرهم من الفرق الضالة، مستخدمين في ذلك كل الأسباب المتاحة والمشروعة؛ لإراحة البلاد والعباد من الشرور التي تحدق بهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

سابعًا- تقديم الأهم على المهم أمر واجب في العلم والعمل والدعوة إلى الله، والتوحيدُ أولًا لو كانوا يعلمون، وكلمة التوحيد قبل توحيد الكلمة، ووحدة الفكر قبل وحدة العمل، ومنهجنا منهج أهل السُنَّة والجماعة هو الرجوع للكتاب والسُنَّة بفهم سلف الأمة.

وكل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف، وما لم يكن يومئذ دينًا فليس باليوم دينًا، ولن يُصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

ونحن في نزاعنا مع الصوفية وغيرهم نحتكم لهذا المنهج: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].منهجنا هو منهج الوحدة والتوحيد، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال العلماء: تبيض وجوه أهل السُنَّة والجماعة، وتسْوَدُّ وجوه أهل البدعة والافتراق.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى،

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

فيلم المسيح والآخر

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فقد جاء في جريدة الدستور تحت عنوان (عقبات تواجه فيلم المسيح ما نصه):

تبدو كل الطرق مفتوحة خضراء أمام فيلم المسيح والآخر بعد أن وافق الأب مرقص المستشار الإعلامي بالكنيسة، وتقدم بالسيناريو كاملًا إلى البابا شنودة الذي بلغت سعادته بالسيناريو الذي كتبه فايز غالي أن قرر كتابة المقدمة لهذا الفيلم، السيناريو طبقًا لما صرحت به الرقابة لن يُعرض على الأزهر لأخذ الموافقة على التنفيذ على اعتبار أنه كمصنف ديني أخذ موافقة الجهة التابع لها.

كل هذا يبدو أنه يتحلى بالموضوعية لا غبار عليه إلا أنه في قانون الرقابة الحالي مادة صريحة تقول: ممنوع تجسيد صور الأنبياء على الشاشة.

وتغاضي الدولة عن تنفيذ القانون لا يعني إبطال القانون. نعم هناك فارق في منظور الديانتين لسيدنا عيسى ﷺ يراه الأرثوذكس ابن الله، ويراه المسلمون رسول الله، وتخوف الكاتب عند عرض الفيلم بعد أخذ موافقة البابا وبركته -على حد تعبيره- أن تقام دعوى بسبب مخالفة الرقابة لقانونها الحالي.

قانون الرقابة الحالي منع عرض أي فيلم أجنبي طوال ٤٠ عامًا يتناول حياة عيسى ﷺ، وعرض فيلم آلام المسيح قبل ٥ سنوات من الناحية الإجرائية تحملها د. جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة، وليس الرقيب د. مدكور ثابت، لأنه لا يمكن أن يخترق القانون. وطالب الكاتب وزير الثقافة أن يتقدم إلى مجلس الشعب بقانون جديد للرقابة يسقط العديد من البنود المعمول بها المقيدة لحرية التعبير، وأولها أن يتيح للأقباط تقديم أفلام تتناول حياة السيد المسيح ﷺ من منظور كنسي؛ حتى لا يتعرض الفيلم للمصادرة. اهـ.

وهذا الكلام يحتمل تعليقات كثيرة نذكر منها:

أولًا- المقال جريء مليء بالمتناقضات يُعبر عن رغبة تزدحم بها وسائل الإعلام والتعليم والثقافة، همها حرية التعبير وتحقيق المواطنة ولو على حساب الدين، فهي لا تنطلق من الكتاب والسُنَّة في تشخيص الداء ووصف الدواء، وإنما من علمانية هوائية لا دينية، ولسنا هنا بصدد الإكفار وعدم الإكفار، فالكاتب اسمه إسلامي -فيما يبدو-.

وقد بدأ المقال بذكر سعادة البابا والكنيسة بالفيلم رغم أنه ينتسب لطائفة من المثقفين ترى أن الأفلام والكتب والآراء لا تحكمها الشريعة ولا يضبطها القانون ولا القرابة، فحرية الرأي والتعبير عندهم مفلوتة العيار، والهوى هو الضابط والرابط عندهم، فإذا وافق المفتي مثلًا هذه الأهواء فهو المعتدل المستنير، وإن خالف نفس المفتي ما يرونه من الرقص والتماثيل فهو المتطرف المتشدد!!

يذكر الكاتب أن الفيلم كمصنف ديني يأخذ موافقة الجهة التابع لها، ولن يُعرض على الأزهر، وهذا الكلام الذي يتحلى بالموضوعية عنده غاية في الغرابة، وهل هناك صورة من صور الحياة لا تخضع لأحكام الشريعة، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة :٣]، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

فما الفارق بين المصنَّف الديني وغيره؟ فديننا ليس دينًا كهنوتيًا، بل هو دين شامل للسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والأخلاق، والحرب، والسلم، والمسجد، والسوق، والأقوال، والأفعال، والعقائد التي تعرض في الأفلام لها حكمها في دين الله، وعندما يُعرض المصنف الديني على الجهة التابع لها، فمؤدَّى ذلك توجيه الرأي العام والتأثير على هذا الشعب المسلم بما يخالف عقيدته وشريعته وقانونه ودستوره ورقابته.

يعلم الكاتب أن في قانون الرقابة الحالي مادة صريحة تمنع تجسيد الأنبياء على الشاشة، كما يعلم أيضًا أن الدولة تتغاضى عن تنفيذ القانون، فهل هذا يحل؟ وكيف

رضى الكاتب بذلك إلا أن تكون الأهواء الضالة المُضِلة هي التي تتحكم في الأفراد والدول والجماعات.

ثم يمر الكاتب بطريقة الرأي والرأي الآخر، فالأرثوذكس يرون المسيح ابن الله، ويراه المسلمون رسول الله، فما الذي يراه هو؟ أم أن المسألة لا تعنيه، وكأنها لا تتعلق بإيمان وكفر، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة :٧٢]، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة :٧٣]، قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[التوبة :٣٠].

تخوف الكاتب من مصادرة الفيلم لمعارضته للقانون والرقابة، وذكر واقعة احتيال وجرأة غريبة تتعلق بعرض فيلم آلام المسيح، فالدكتور جابر عصفور تحمل من الناحية الإجرائية مع معارضة الرقيب الذي لا يمكن أن يخترق القانون!!!

هذا الموقف يطرح عشرات الأسئلة أتركها لبداهتك، ولتكون مجرد عينة على نوعية الأفكار، والسلوكيات، والبشر الذين يتقلدون المناصب كمنصب الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة!!

ثم ختم الكاتب مقالة بمطالبة الوزير بالتقدم للمجلس لاستصدار قانون جديد يسقط العديد من البنود المعمول بها المقيدة لحرية التعبير، وأولها أن يتيح للأقباط تقديم أفلام عن المسيح من منظور كنسي!!

فهذه هي السماحة، والأريحية، وحرية الرأي والتعبير التي يكرس البعض حياته لها بدلًا من اتباع منهج الأنبياء والمرسلين في تعبيد الدنيا بدين الله.

ثانيًا- صدور قرار من مجلس المجمع الفقهي المنعقد بمكة المكرمة،والذي يضم ثُلة من أكابر علماء الأمة -يتعلق بشأن موضوع استنكار المجلس تصوير النبي ﷺ، وسائر الأنبياء، ومنهم عيسى عليه الصلاة والسلام:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد،

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة في الفترة ما بين ٢٧ ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ و٨ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ قد اطلع على الخطاب الموجه إلى سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز من مكتب الرئاسة في قطر برقم ٥/ ١٢٠٥ وتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٤٠٥هـ. ومرفق به كتيب فيه صورة مرسومة يزعم صاحبها أنها صورة للنبي محمد ﷺ، وصورة أخرى يزعم صاحبها أنها صورة لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فأحالها سماحته بموجب خطابه رقم ٢/ ٨١٣ وتاريخ ٣٠ ربيع الآخر ١٤٠٥هـ إلى مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لإصدار ما يجب حيال ذلك.

وبعد أن اطلع المجلس على الصورتين المذكورتين في دورته الثامنة المنعقدة في مكة المكرمة بمقر الرابطة قرر ما يلي:

إن مقام النبي ﷺ مقام عظيم عند الله -تعالى- وعند المسلمين، وإن مكانته السامية، ومنزلته الرفيعة معلومة من الدين بالضرورة، فقد بعثه الله -تعالى- رحمة للعالمين، وأرسله إلى خلقه بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وقد رفع ذكره، وأعلى قدره، وصلى عليه وملائكتُه، وأمر المؤمنين بالصلاة والسلام عليه، فهو سيد ولد آدم، وصاحب المقام المحمود ﷺ.

وإن الواجب على المسلمين احترامه، وتقديره، وتعظيمه التعظيم اللائق بمقامه ومنزلته عليه الصلاة والسلام.

فإن أي امتهان له أو تنقص من قدره يعتبر كفرًا ورِدَّةً عن الإسلام -والعياذ بالله تعالى-، وإنَّ تخيُّل شخصِهِ الشريف بالصور، سواء كانت مرسومة متحركة أو ثابتة، وسواء كانت ذات جرم وظل، أو ليس لها ظل وجرم، كل ذلك حرام لا يحل ولا يجوز

شرعًا، فلا يجوز عمله وإقراره لأي غرض من الأغراض، أو مقصد من المقاصد، أو غاية من الغايات، وإن قصد به الامتهان كان كافرًا.

لأن في ذلك من المفاسد الكبيرة والمحاذير الخطيرة شيئًا كثيرًا وكبيرًا، وأنه يجب على ولاة الأمور، والمسئولين، ووزارات الإعلام، وأصحاب وسائل النشر منع تصوير النبي ﷺ صورًا مجسمة وغير مجسمة في القصص، والروايات، والمسرحيات، وكتب الأطفال، والأفلام، والتلفاز، والسينما، وغير ذلك من وسائل النشر، ويجب إنكار وإتلاف ما يوجد به ذلك.

وكذلك يمنع ذلك في حق الصحابة -رضي الله عنهم-؛ فإن لهم من شرف الصحبة والجهاد مع رسول الله ﷺ، والدفاع عن الدين، والنصح لله ورسوله ودينه، وحَمل هذا الدين والعلم إلينا ما يوجب تعظيم قدرهم واحترامهم وإجلالهم.

ومثل النبي ﷺ سائر الرسل والأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- فيحرم في حقهم ما يحرم في حق النبي ﷺ

لذا فإن المجلس يقرر بأن تصوير أي واحد من هؤلاء حرام ولا يجوز شرعًا ويجب منعه.

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

ثالثًا- الفيلم الذي يسعد به البابا وترضى عنه الكنيسة، وينطرح في الأسواق، ويشاهده المسلمون ومن هم على شاكلة الكاتب -في الفهم والتحليل والدعوة- عبارة عن دعوة للتبشير أو التنصير، فيلم يثبت صلب المسيح، ويكرس لألوهيته أو بنوته، وغير ذلك من عقائد النصارى التي يريد البعض نشرها -لا في الكنيسة- ولكن وسط المسلمين، مستثمرين في ذلك أجواء الحريات والديمقراطيات، ولن تعدم الانبهار الشديد في أجواء الغربة وضعف البصيرة، بالدراما المحبوكة وإتقان الممثلين في تأدية الأدوار.

لما رأى النبي ﷺ في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة من التوراة غضب وقال: «**أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً لاَ تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَىْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلاَّ أَنْ يَتَّبِعَنِى**» [رواه أحمد، وحسنه الألباني].

فبيَّن بذلك -صلوات الله وسلامه عليه- عالمية هذه الدعوة، وأنه لا يجوز الاهتداء بغير كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ، ومن تتبع العقد الذي أبرمه عمر رضي الله عنه وغيره مع أهل الذمة، علم أن عرض فيلم كهذا يمنع من باب أولى وأحرى.

والشعوب عامة عندما تحتاط لعقائدها وقيمها وموارثيها ودساتيرها لا يستغرب معه حكم المنع، وخصوصًا إذا كان القانون والرقابة تستند لحكم الشريعة في مسألة منع فيلم المسيح.

رابعًا- التمثيل بصفة عامة لا يخلو من عنصر نسائي، واختلاط، وتبرج، وعُري، وخلاعة، وموسيقى، وأغاني، ووصل للشعر بالباروكة، والنطق بكلمات كفرية، وفي التمثيل الديني البعض يؤدي دور الرب -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا-، والبعض يؤدي دور المسيح عليه السلام ثم هو هو يؤدي دور المخمور، أو عاشق النساء في فيلم آخر.

وبالجملة فلا يخلو التمثيل من مخالفات شرعية جسيمة، والغاية لا تبرر الوسيلة، فنشر الفضائل والزجر عن الرذائل وسائله الشرعية كثيرة بعيدًا عن التمثيل، وفي الحديث: «**مَا أُحِبُّ أَنِّى حَكَيْتُ أَحَدًا وَأَنَّ لِى كَذَا وَكَذَا**» رواه الترمذي، وأحمد، وصححه الألباني، ولما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ: «**حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةَ كَذَا وَكَذَا -قال بعض الرواة: تعني أنها قصيرة-، فقال النبي ﷺ: لَقَدْ قُلْتِ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمَزَجَتْهُ**» [رواه أبو داود، وصححه الألباني]، والتمثيل عبارة عن تشخيص، وقد كان القانون المصري لعام ١٩٣٨ يرُد شهادة الممثل، واعتبر البعض من مفاخر يوسف وهبي إبطال هذه المادة من القانون!!

خامسًا- الحق مقبول من كل من جاء به، والباطل مردود على صاحبه كائنًا من كان، ولا يجوز أن نرضي الناس بسخط الله، وكلام البعض عن الفن والإبداع أنه لا علاقة له بالدين كلام ساقط لا يُلتفت إليه؛ فما انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن أعطانا من كل شيء علمًا، وقال: «**تركت فكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا، كتاب الله وسُنَّتي**» حسنه الألباني.

وقد احتاط النبي ﷺ لجناب التوحيد وجناب التشريع، ولم يسمح لأحد بخدش هذا الجناب، والواجب علينا أن نسير على دربه -صلوات الله وسلامه عليه- قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والحكم والخلافة موضوعة لإقامة الدين وسياسة الدنيا به، وبلدان الدنيا لا تسمح للأكثرية ولا للأقلية بخرق دستورها وقوانينها، فكيف يسمح المسلمون بمخالفة الكتاب والسُنَّة والتعدي على منهج الأنبياء والمرسلين قال تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

فإن أصر البعض على التفلُّت والتحلل قلنا له: «استقم كما أُمرت»، فلا تزال طائفة من الأمة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك.

لا داعي للتبديل والتغيير، والانقياد الأعمى لنزعات غربية، ومناهج مستوردة تضر ولا تنفع وتفسد ولا تصلح قال تعالى: ﴿ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٩].

اللهم أبرِم لهذه الأمة أمرَ رشد يُعز فيها أهل طاعتك، ويُذل فيها أهل معصيتك، ويُؤمر فيها بالمعروف، ويُنهى فيها عن المنكر.

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين

هل العادة السرية تنفيس لا حرج فيه ؟!!

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فقد أثار كلام خالد الجندي -وهو من الدعاة الجدد- لغطًا بسبب إباحته العادة السرية، وقد توافقت معه دكتورة أخرى وذكرت أن هذا الفعل لا مضرة فيه وفيه تنفيس عن الشباب.

وقد يرى البعض أن هذا الكلامَ وأصحابَه ما يستحقون تعليقًا؛ ففي ذلك إشهار للشبهات وأهلها، وأن الفضائيات صارت تطرح في اليوم الواحد الكثير من المسائل الساقطة، والدنيا لم تعد أشبه بقرية صغيرة ولا بحجرة صغيرة -فهذا كنا نقوله فيما مضى-، ولكنها اليوم أشبه بجهاز صغير، وبالتالي فملاحقة الأحداث لا أقول يصعب ويعسر، بل هو محال بالنسبة لفرد يريد أن يطالع، ويحلل ويفرز الغث من السمين والسُّنَّة من البدعة، والإيمان من الكفر؛ نهوضًا بواجب البلاغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن رحمة الله أن الواجبات تسقط بالعذر، والعجز، وعدم الاستطاعة، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ويبقى العمل من باب «ما لا يُدرك كله لا يُترك جله»، وما لا نستطيع تتميمه مائة بالمائة لا نتركه صفرًا، ومن باب ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وكنا نتمنى لو نهضت الفضائيات بتبرئة الساحة وتخليص الرقبة بين يدي من لا تخفى عليه خافية، فالرد يكون من خلال البوق الإعلامي وبنفس مساحة التأثير، ولكن الكثرة وكأنها لا يعنيها الأمر؛ فبينما تثور أحداث غزة يتحدث البعض في حكم شرب الدخان مثلًا، حتى صار فتنة لكل مفتون، ولا يتقن البعض الحديث إلا الرقائق، وكأنه لا يستطيع أن يخلط الرغبة بالرهبة، والمسائل الشرعية الحكمية بقضايا التوحيد والاعتقاد، وقضايا السيرة بالأصول!!

ونحن لا يسعنا إلا أن نوضح على قدر حالنا، حتى لو كان حديثنا في القضايا والمسائل المطروحة لا يزيد عن الهمس أو وسط من يُعد على أصابع اليدين.

وقبل أن نرد على هذه القضية التفصيلية نلقي الضوء على مسائل مهمة تتعلق بها وبما شابهها:

أولاً- مشاركة النساء في أحاديث وبرامج وحوارات صحفية وإذاعية والتطرق إلى موضوعات تتعلق بالقياجرا والثقافة الجنسية والختان والعادة السرية، مع ذكر تفاصيل قد يستحي الرجل من عرضها، وبحيث تُدلي المرأة برأيها جنبًا إلى جنب مع الرجل، مشهدٌ ينم عن جهالة فادحة وعدم حياء، وقد قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِى فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**» [رواه البخاري]، و«**الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ**» [رواه مسلم]، و«**الْحَيَاءُ لاَ يَأْتِى إِلاَّ بِخَيْرٍ**» [رواه مسلم]، و«**الحياء والإيمان قُرنا جميعًا، فإذا رُفِعَ أحدهما رُفِعَ الآخر**» [صححه الألباني].

إن الحياء لا يمنع من السؤال والتحري وقول الحق، وكل ذلك معلوم، ولكن أن تظهر المرأة أمام ملايين المشاهدين تتحدث عن الجنس، وتصرح في موطن لو تكلم فيه رجل لاستخدام ألفاظ الكناية كقول النبي ﷺ لمن سألته عن الاحتلام، قال: «**نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ الماء**» متفق عليه، بمعنى من أصابتها الجنابة تغتسل.

المتحدث قد يكفي المرأة الحديث في مثل هذه المسائل، وإذا تكلم فعليه أن يراعي الضوابط الشرعية، وينتبه لمسائل الاستثارة وتحريك الشهوات بالنفوس، وقد كان النبي ﷺ أشد حياءً من العذراء في خدرها، ومجموع الأوامر الشرعية في حق المرأة توجب عليها الصيانة والتحفظ، والتحجب والتستر، والتباعد عن مواطن التهم والريب والشكوك، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ويبدو أن دعوات حرية المرأة قد أحدثت أثرها وولدت تحللًا وجرأة.

ثانيًا- جهالات كثيرة تُعرض في قالب علمي، فمن رفض ختان البنات وتغطية الوجه والكفين بالنسبة للمرأة، ومن أباح تولية المرأة الحكم والوزارة، وأجاز العادة السرية، نجد أن من جملة أجوبته: أنه لا دليل صحيح يمنع العادة السرية أو تولية المرأة، وكذلك لا دليل يفيد مشروعية الختان والنقاب!!

ولعل المتكلم أراد إفحام المخالف، ومواكبة التطور العلمي، ومجاراة المتدينين في طريقتهم في الاستدلال، وهذه المجاراة يلجأ إليها الصحفي والعلماني والملحد الآن، وكان الناس بالأمس القريب يقولون بالعيب وما يعرفون حلالًا ولا حرامًا، فمن العيب عندهم مثلًا إظهار المرأة ما تحت الركبة وإظهار الإبط، فإذا سترت ذلك فهي محتشمة عندهم وبنت ناس!!، وكانوا لربما قالوا لمن لا يصافح النساء ولا يشاهد الأفلام: حرام عليك!! وقد تغير الحال وتبدل -بفضل الله-، واضطر الكثيرون للكلام بلسان المسلمين.

ثالثًا- من بركة العلم أن ينسب القول لقائله، وإن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر، وهم أهل البدع، وإن هذا الأمر دين فانظروا ممن تأخذون دينكم، وسيظل منهج التلقي هو الرجوع للكتاب والسُنَّة بفهم علماء الأمة المعتبرين، وأن نكون على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام، وكل إنسان يُؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ.

وإذا كان البعض يعتب على إساءات خالد الجندي والدعاة الجُدد، فالعتب لا يقل على من اعتبرهم علماء وحَمَّلهم ما لا يحتملون، وكان عمر رضي الله عنه يقول: ما خان أمين قط، ولكن أُؤتمن غير أمينٍ فخان.

ولقد تصدر البعض بالجهالة، وبسط الجهل ورُفع العلم ونطَق الرويبضة، وكنا نود لو أهملنا الأقوال الساقطة، ولكن ماذا نصنع؟ وقد شابهت قول البعض زلة عالم يضرب بها الطبل، فالملايين يسمعونها ويتناقلونها، وهؤلاء الدعاة صاروا يُقَدَمون على الشيخ

ابن باز وابن عثيمين، وولدت أجيالٌ لا تعرف إلا عمرو خالد وخالد الجندي، فهذه مأساة ومن إفرازات عصر الإعلام.

رابعًا- العادة السرية هي: الاستنماء، والخضخضة، وجلد عميرة، وهذه العادة محرمة على قول جمهور العلماء، وقد استدل الجمهور على حرمتها بنصوص من الكتاب وصحيح السُّنَّة مثل: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥-٧]، والمستمني بيده قد ابتغى لشهوته شيئًا وراء ذلك، وقد أمرت الآيات بحفظ الفروج إلا على الزوجة ومِلك اليمين، فلو كانت العادة السرية مباحة لذكرتها الآية، واستدلوا قال تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور: ٣٣]، فأمرت الآية بالاستعفاف لا بالاستمناء، وفي الحديث: «**يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ**» [رواه البخاري]، قال النبي ﷺ: «**وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ -أي الزواج- فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ**»، فلو كان الاستمناء أو العادة السرية تنفيس مُباح لذكره الصادق المصدوق ﷺ ولما عَدَل عنه إلى الصوم.

ولَّما شقت عليهم العزوبة في الغزو وهمَّ البعضُ بالاختصاء كعثمان بن مظعون لم يأذن لهم النبي ﷺ فلو كانت العادة السرية مباحة لذكرها لهم وخصوصًا مع وجود المشقة واشتداد الشهوة.

ولذلك فلا يجوز التساهل في إباحة هذه العادة المحرمة السيئة بزعم التيسير على الشباب عند وجود الشهوة، ومن أباحها من العلماء عند الضرورة قال: لخشية الوقوع في الزنا، وتشقق الأنثيين، وهذا لا ينطبق مع التيسير المزعوم، ولا السماحة التي يتكلم بها البعض الآن، كما لا يجوز إطلاق البصر في المواقع الإباحية، ولصور النساء العارية، وللكليبات والإعلانات الفاضحة، أو سماع الأغاني الماجنة، ثم الاسترسال في العادة السرية بزعم أنه يخاف الوقوع في الزنا أو أنه مضطر، فكل مقدمة لها نتيجة، ومعظم النار

من مستصغر الشرر، والوقاية خير من العلاج قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج:٣٢].

نصيحة:

اجتهد في الأذكار والدعاء، وتلاوة القرآن، وتفكر في الموت والقبور والآخرة، واعلم أنها لذة ساعة وألم الدهر، وأن هذا الفعل دناءة، ويترتب عليه سرعة القذف، والكثير من المشاكل الجنسية بعد الزواج، ولا ضرر ولا ضِرار. وكان الإمام الشافعي يقول: لو أعلم أن شرب الماء يخرم مروءتي ما شربته.

أكثر من الصيام، وصاحبْ من يعينك على طاعة الله، واشغل نفسك، فنفسك إن لم تشغلها بالحق شغلتك بالباطل.

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين

التجربة والواقع وقبل ذلك الشرع يثبت
فشل النظام الربوي. .. فهل أنتم منتهون ؟؟؟

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..

فقد توالت النداءات والمطالبات الغربية والأمريكية تستحث على العمل بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وخصوصًا بعد الكبوة التي عصفت بالنظام المالي هناك، وجَرَّت معها الكثير من دول العالم ومن بينها دول الخليج التي ربطت نفسها بالغرب والأمريكان.

وقد احتاج الأمريكان لترقيع الاقتصاد بحوالي ٨٠٠ مليون مليار دولار، وأوضحت هذه الأزمة أن الخبرات والدراسات بل والأنظمة عبارة عن نمور ورقية صنعت حولها هالات ضخمة، وساعد البريق الإعلامي على خطف أبصار من لا حظ له من البصيرة قال تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾ [الإسراء: ٧٢].

لقد خرج كبير أساقفة انجلترا يطالب أكثر من مرة بتطبيق تشريعات إسلامية، ونادى الرئيس الأمريكي بوش بأن يصبح سعر الفائدة صفرًا، وكان آخر هذه التصريحات مطالبة بابا الفاتيكان بروما بالعودة للنظام الإسلامي لإصلاح الانهيار الاقتصادي الغربي.

فالتجربة والواقع يثبت فشل النظام الربوي هنا وهناك بالأمس واليوم، والشرع قبل ذلك، قد حذرنا من التعاملات الربوية، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٥-٢٧٦]، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم

مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

وقد نزلت هذه الآيات بشأن أهل الطائف، وكانوا يصلون ويصومون، ولكنهم كانوا يتعاملون بالربا، والربا هو آخر المحرمات في القرآن الكريم، تهددهم الله -سبحانه- فيها بحرب لا طاقة لهم بها، إن هم استمروا على هذه التعاملات الربوية، والشرع لا يفرق بين المتساويين، ولا يساوي بين المختلفين، وفي الحديث الذي رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه والبخاري من حديث أبي جحيفة، أن رسول الله ﷺ: «**لعن آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ**».

فالإسلام قد حرَّم الربا بنوعيه: ربا (الفضل) الزيادة، وربا النسيئة (ربا الجاهلية)، وهذا التحريم ثابت بالقرآن، والسُّنَّة الشريفة، وإجماع أئمة المسلمين منذ صدر الإسلام حتى الآن، ولا يجوز التعامل الربوي على مستوى الفرد والدولة، وسواء كان إنتاجيًا أو استهلاكيًا، قليلًا أو كثيرًا، اختياريًا أو اضطراريًا.

والبنك الربوي أشبه ببناية لها بابان، الأول يدخل منه الناس بنقودهم لأخذ ربح ثابت على أصل رأس المال، وليكن ١٠٪، أما الباب الثاني فيخرج منه الناس بنقود على أن يدفعوا له ٢٠٪ فائدة على هذه القروض، ومن المعلوم أن كل قرض جر نفعًا فهو ربا.

وقد هرب الكثير من المقترضين بالمليارات إلى الغرب، ولم يسددوا أصل رأس المال، ومنهم من تراكمت عليه المديونيات نتيجة الكساد، ولم يستطع الوفاء، فبعد سنوات أصبح مَن اقترض المليون مطالبًا بسداد ٢ مليون قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

والبنوك كانت تموِّل ٤٠٠ شركة قطاع عام خاسرة، وقد أغلق بنك الاعتماد أبوابه، وسمعنا من قبلُ عن سرقة قطار بريد جلاسجو بما فيه من ملايين البنك، وبالتالي

فالادعاء بأن البنوك لا تخسر عبارة عن وهم كبير، ولا يجوز تشبيه التعاملات البنكية الربوية بالمضاربة الإسلامية كما فعل شيخ الأزهر والمفتي.

فالبنوك تثبّت الفائدة على أصل رأس المال وبغضِّ النظر عن ربح البنك وخسارته، أما المضاربة الإسلام فتوزع الأرباح وِفق النسب المتفق عليها (مثلًا ٢/ ١، ٢/ ١ من المكسب)، ونحن لا ندري سيكون الربح ١٠ أم ١٠٠ أم ١٠٠٠.

ففي الصورة الأولى يأخذ صاحب رأس المال ٥، ويأخذ الشريك الإداري الـ٥ الباقية، ولو كان الربح ١٠٠ فكل طرف له (٥٠) وهكذا، ثم في حالة الخسارة فإنها تعود على رأس المال، ويخسر الشريك الإداري عمله طالما وفَّى بالمتفق عليه، أما في حالة الإخلال أو الإهمال فإنه يضمن.

وهكذا ففي المضاربة الإسلامية الغُرم بالغُنْم، أما في التعاملات البنكية ففيها ضمان الربح، وهذا لا يجوز لمعارضته للشرع ومخالفته لواقع البنوك الخاسرة.

وقد انتشرت التعاملات الربوية الماحقة للخيرات والبركات في البورصة، والتأمين على الحياة، وضد الغرق والحريق، كما انتشرت الربويات في سوق الذهب، وفي دفتر التوفير وبنوك التسليف الزراعي، وقد عمّت البلوى بالتعامل مع البنوك في التصدير والاستيراد، وقبض الرواتب والمعاشات.

ولا مانع من إيداع المال في البنك الربوي على جهة الحفاظ والصيانة، لا على جهة التربح، فإذا نجمت أرباح ربوية فإنها تُنفق في أي مصلحة عامة من مصالح المسلمين، ولا شبهة فيها، فإن احتاجها الإنسان في سداد دين أو نفقة واجبة أخذها لنفسه، وانتهى عن التعاملات الربوية.

والتعامل مع الأفرع الإسلامية أخف في الشبهة، وشأنها لا يقل عن اليهودي الذي تعامل معه النبي ﷺ ببيع وشراء، ودُعي لطعام يهود المدينة، ومات ﷺ ودرعه مرهونة

من يهودي، ولكن لما كانوا أهل تجارة تعامل معهم النبي ﷺ، وهكذا الأمر إذا اختلط الحلال بالحرام جاز التعامل فيه بنية التعامل في المباح المشروع.

واليوم عندما نرى الغرب يتراجع من التعاملات الربوية، وتصدر النداءات تطالب بالعودة للنظام الاقتصادي الإسلامي، فلا أقل -ونحن الذين ورثنا الإسلام- من أن نعمل بمقتضاه؛ فنحل حلاله، ونحرِّم حرامه، ونعظم حدوده وشرائعه، والرجوع للحق خير من التمادي في الباطل، وإلا فنُذُر الدمار التي تلوح في الغرب وتكاد تعصف بالأمريكان بمثابة نذير لنا قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢].

إن الربا وحده كاف في دمار البلاد والعباد، فكيف إذا انضاف له الظلم والبغي والعدوان، وغرور القوة عند الأمريكان، والتطاول والعسف بالأبرياء؟!

لابد من قراءة واعية للسُنن والسير، فمعصية الجيش أضر عليه من سيوف أعدائه، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤]، قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].

اللهم إنا نعوذ بك أن نقول زورًا أو أن نغشى فجورًا، أو أن نكون بك من المغرورين.

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين

حسن نصر الله وتنظيم حزب الله

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ..

فقد أعلنت أجهزة الأمن المصرية القبض على ٢٥ متهمًا، وهناك ٢٤ متهمًا آخرون جارٍ البحث عنهم، إلا أن أجهزة الأمن تواجه صعوبة في تعقبهم، خاصة بعد أن اعترف المتهمون المقبوض عليهم بأن جميع أفراد التنظيم يتحركون بأسماء حركية غير أسمائهم الحقيقية، وهذا هو التنظيم المصري التابع لحزب الله اللبناني.

وقد وجهت لهم النيابة تُهَم: التخابر لصالح دولة أجنبية، وحيازة أسلحة ومتفجرات، ومواد لصنع قنابل.

وقد أرسل المتهم الأول في قضية حزب الله في مصر اعتذارًا إلى الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله عن القبض على أعضاء التنظيم، وقال في رسالة لبعض الصحف: قولوا للسيد نصر الله: لو خضت بنا البحر لخضناه وراءك، وأعتذر لك عما وقع من الكشف عن جنودك الذين يجب أن يكونوا على مستوى المسئولية التي علمتنا إياها.

وعندما سئل عن سر اعترافاته الكاملة التي تدينه قضائيًا قال: «دعمُ المقاومة ليس عيبًا في فلسفة حزب الله، بل إنه شرف نقدمه للأمتين العربية والإسلامية، وقد تلقيت تكليفًا من الحزب بأن أقول كل شيء؛ لأنه لا يوجد شيء معيب في القضية، وقد ذكر أنه طلب القيام بعمليات تفجيرية ضد السياح الإسرائيليين في سيناء، لكن قيادة الحزب رفضت وطلبوا عدم تنفيذ أي عمليات في مصر.

وقد أعلنت حركة حماس تضامنها مع حزب الله في مواجهة الحملة المصرية التي وصفتها بالقاسية، واعتبر البعض الاتهامات الموجهة إلى حسن نصر الله بأنها نوع من الإفك والكذب، وادعاء مجاف للحقيقة.

وتشهد الساحة اللبنانية انقسامات حول قضية حزب الله في مصر بين أنصار الحزب الذين يدافعون عنه، والفريق الآخر الذي يرفض المزايدة على موقف القاهرة الداعم للقضية الفلسطينية، وطالب فريق في مواجهة هذه القضية التي طغت على كل شيء بالتحلي بالحكمة والبُعد الاستراتيجي، وترك حملات التلاسن بين القاهرة وحزب الله، والتي لن تفيد سوى إسرائيل؛ فلابد من مواجهة واعية بعيدًا عن الانفعال والتشنج.

وحتى يصطلح كل فريق على حقه، ونميز بين المقبول والمرفوض ويتم استخلاص الدروس والعبر من هذه القضية، ونُذَكِر أنفسنا والدنيا من حولنا بعدة مسائل:

أولًا- أن مصر مستهدفة في عقيدتها وأمنها ومصالحها، ليس فقط من الشيعة وإنما أيضًا من اليهود والأمريكيين والأوروبيين، والنصارى الملحدين، والعلمانيين، والبهائيين، وأصحاب ثقافة التحلل والفجور، وفي مواجهة ذلك لابد وأن نكون يدًا واحدة معتصمين بحبل الله المتين وذكره المحكم، عاملين بكتاب الله وبسُنَّة رسول الله ﷺ وإلا فسنصير مرتعًا لكل طامع، وفريسة سهلة لكل مارق ومنحرف.

ثانيا-حسن نصر الله صاحب عقيدة شيعية، ويريد أن يخدم عقيدته، وشأنه في ذلك كشأن غيره، وقد يبذل الغالي والرخيص في سبيل ذلك، وهو متمرس بالإضافة لذلك في استخدام المفردات السياسية، والعبارات الحماسية، ولا ينسى عقيدته الشيعية وبثها في ثنايا ذلك، ومن أمثلة ما نقول: أنه كان يأتي بالعملية الفدائية الفلسطينية الاستشهادية، ثم يعلق عليها بأن الإمام الخميني قال لهم: كذا وكذا!!

وفي الحرب الأخيرة بين اليهود وأهالي غزة لم يطلق حزب الله صاروخًا واحدًا على يهود في الوقت الذي صرح فيه حسن نصر الله بأنهم يمتلكون ٢٠٠٠ صاروخ واكتفى بالحرب الكلامية!!

ثانيًا- الشيعة منذ بدايتهم يتقنون العمل التنظيمي، والدخول في السراديب، والعيش في الدهاليز؛ فبدايتهم ترجع لعبد الله بن سبأ اليهودي الذي أظهر الإسلام،

ونقل ما وجده في الفكر اليهودي إلى التشيع، فهو أول من نادى بالأفكار المنسوبة إليهم، وعندما ظهر الخميني رفع شعارات إسلامية عامة في بداية الثورة إلا أنه كشف عن نزعة شيعية متعصبة ضيقة، ورغبة في تصدير الثورة إلى بقية العالم الإسلامي، وقد ذكرت الشيعية الإمامية الاثنى عشرية أن الإمام الثاني عشر -محمد بن الحسن العسكري- دخل سرداب سامراء ٢٥٦ هـ ولم يعد.

ومن تتبع الدولة الفاطمية التي أقامها العبيديون في مصر -وكان ظاهرهم الرفض وباطنهم الكفر المحض-، والدولة النصيرية، وكذلك طوائف الشيعة الغلاة علم أن سلوكهم هذا غير مستغرب.

رابعًا- الشيعة أصحاب فكر سردابي مظلم والتقية أحد أصولهم، وهم يعدونها من أصول الدين، ومن تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة، وهي واجبة لا يجوز رفعها حتى يخرج الإمام الغائب، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله -تعالى-، وعن دين الإمامة، كما يستدلون على ذلك قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، وينسبون إلى أبي جعفر الإمام الخامس قوله: «التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له»، وهم توسعوا في مفهوم التقية إلى حد كبير حتى صاروا أكثر الطوائف كذبًا على المخالفين.

خامسًا- يتعجب الإنسان من جَلد الفاجر وعجز الثقة، وقد كان عمر رضي الله عنه يشكو ذلك لربه، فقضية فلسطين وأحداث غزة هي قضية المسلمين جميعًا، والواجب علينا نصرتهم، ودفع العدو الصائل عنهم، وإمدادُهم بكل ما يحتاجونه من مال وسلاح ورجال أمرٌ تُقره القوانين الوضعية، وقبل ذلك الأحكام الشرعية، وهذا الواجب الشرعي لا يصح أن يكون موضع مساومة، ولا مفاصلة، ولا ابتزاز، وليس لحسن نصر الله الشيعي ولا لغيره أن يستثمره لنشر عقيدته الشيعية أو لكسب زعامة تؤهله لذلك.

سادسًا- الحق مقبول من كل من جاء به، والباطل مردود على صاحبه كائنًا من كان، والحق ما وافق الكتابَ والسُنَّةَ، ونحن نقبل مناصرة الشيعة لقضايا المسلمين وغيرها، ونرفض استثمار حسن نصر الله وحزب الله لهذه القضية في ترويج المعتقدات الشيعية، وتكوين خلايا تنظيمية سرطانية تعمل لأجل هذا الغرض، فلست بالخِبِّ ولا الخِبُّ يخدَعُني.

لا نقبل أن تتكرر مأساة العراق في مصر، وأن تصبح الشيعة مخلب قط لأعداء الإسلام والمسلمين وعونًا لهولاكو العصر، كما صنعوا في أفغانستان والعراق؛ فماضيهم مشبوه وحاضرهم كذلك، ولا يشفع لهم الكلام عن الشيطان الأكبر ولا فتات المناصرة لفلسطين، فهذه المعاني لا ينخدع بها إلا السذج ومَنْ لا حظَّ له من النظر.

نحن نحب الخير للشيعة ولحسن نصر الله ولحزب الله؛ ولذلك نقول لهم: اتركوا القول بالرجعة، والتقية، وسب الصحابة، والقول بعصمة الأئمة، وزواج المتعة، وليترك أتباع الخميني قولَه: «ومن ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مُقرب ولا نبي مُرسل»، وقولَه: «فإن للإمام مقامًا محمودًا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميعُ ذرات هذا الكون»، وقولَه: «والأئمة الذين لا نتصور فيهم السهو أو الغفلة»، وتوثيقَ الخميني لأمثال: نصير الدين الطوسي وزير هولاكو الذي دمَّر بغداد وقضى على الخلافة الإسلامية.

والخميني له نفس موقف الشيعة من الصحابة ﷺ، ويرى أن الإسلام لم يتمثل إلا في عهد الرسول ﷺ، وعهد عليّ ﷺ.

فليترك أتباع الخميني ذلك كله، وليرجعوا لإسلام الكتاب والسُنَّة والجماعة، ولا يسعُنا حينئذ إلا أن نرحب بهم ونقول لهم: جزاكم الله خيرًا.

أما أن يأتي حسن نصر الله وحزب الله لنشر معتقده الفاسد، فلابد من الأخذ على يده وفق معاني الحق والعدل، فنحن نرفض الظلم له ولغيره، وأهل السُنَّة أولى بفلسطين

منه، ومواقفنا تنطلق من عقيدة الكتاب والسُنَّة لا تصدر عن حسابات سياسية أرضية وضعية.

ولا يجوز أن ننخدع بقول البعض عن الجعفرية الإمامية الإثنى عشرية بأنهم مذهب خامس يجوز التعبد به؛ ففكرهم أَسْوَد، وهم فرقة نارية، وعقيدتهم إضاعة للدنيا والآخرة، وتآمرهم وخستهم فيها دمار البلاد والعباد، وتسلطهم ونكايتهم في أهل السُنَّة إن تمكنوا من مصر لن تقل عن فعلهم في أهل العراق.

فالحذر واجب، والمؤمن لا يُلدغ من جحر مرتين، واللهَ اللهَ في دينكم وبلادكم.

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين

لماذا يتبع الابن المسلم من والديه؟

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه ،أما بعد ..

فقد صرح أحد القساوسة بأن المسلمين يقولون كلامًا حلوًا جدًا: قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾[البَقَرَة:٢٥٦]، وقانونهم يقول: «المسلم لمن أسلم من الولدين»، ويتضح من تعبيره نبرة التهكم، وإظهار التناقض من وجهة نظره بين الكلام الحلو جدًا، والذي هو آية بَيِّنة: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾، وبين قانون المسلمين الذي يجعل الابن مسلمًا تبعًا لمن أسلم من والديه.

ونحن بدورنا نجيبه -بفضل الله- ونوضح له أنه لا إشكال في هذه المسألة:

أولاً- نعيش في عصر ذهبي - باصطلاح الماديين - هو عصر الحريات والديمقراطيات، سمح لكل الطوائف أن ترفع صوتها وتطالب بما تتوهمه حقها، وأن تسعى في توطين معتقداتها، واكتساب أنصار جدد لها، وامتلاك نواصي البلاد والعباد ومتى سنحت الفرصة، وقد لا نعتب على الأمريكان، واليهود، والبهائيين، والعلمانيين، والمثقفين المحلدين، ولا على النصارى أيضًا، إذا صنعوا ذلك؛ فكل طرف يريد أن يخدم نفسه وعقيدته.

والعتب كله على أهل الحق إذا تهاونوا في إسلامهم، وفرَّطوا في معتقداتهم، وباعوا دينهم بدنيا غيرهم، والمطالبات والمحاكات أو التدخلات قد صارت سافرةً في الآونة الأخيرة نتيجة تسلط الأعداء على رقاب المسلمين من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدنيا لم تعد قرية أو حجرة صغيرة، كما كان يُقال من قبل، بل صارت أشبه بجهاز صغير.

ثانيًا- القانون والدستور يُلزم جميع الرعايا المقيمين في هذا البلد، ويعلقون المشانق لمن خرج على دستور البلاد، ويفرضون احترامه بالقوة. وفي بلدٍ كأمريكا ينفذون القانون الأمريكي على المسلمين المقيمين هناك حتى في أحكام الزواج والطلاق والميراث؛ أي يصل تطبيق القانون حتى للأحوال المدنية، إذا كان هذا حالُ أهل الباطل فكيف لا يذعن

المسلم لإسلامه؟! وكيف لا تخضع القوانين والدساتير لأحكام الشريعة الإسلامية؟! وما الذي يحول دون سياسة البلاد والعباد بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ.

ثالثًا- لا تناقض بين الآية التي استدل بها القس وبين قانون المسلمين بجعل الولد لمن أسلم من الوالدين؛ فالإسلام يعلو ولا يُعلى عليه، وقد فطر اللهُ عبادَه على توحيده، والإقرار بوجوده، وفي ذلك قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠].

ويقول النبي ﷺ في الحديث: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ**» متفق عليه، وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «**وَإِنِّى خَلَقْتُ عِبَادِى حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ**» رواه مسلم.

فهذه الآيات والأحاديث تدل صراحة على أن التوحيد هو الأصل، والشركَ طارئ عليه، وأن الناس كانوا أولًا على هُدَى قبل أن تنحرف بهم الأهواء، وتزلهم الشياطين، ولسنا بحاجة لإيراد الأبحاث العلمية القائمة على التجربة التي تؤيد أن أمر التوحيد والتدين أصيل في النفس الإنسانية، وأنه لم يحدث نتيجة لعوامل اقتصادية، أو اجتماعية كما يزعم بعض السطحيين.

يقول ابن عباس رضي الله عنهما: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على التوحيد، قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[البقرة:٢١٣]، وهذه الأمة كانت متفقة على الحق والهدى، وهذا هو المأثور عن ابن عباس، وأُبي ابن كعب، وابن مسعود، وعكرمة، وقتادة، وأبي العالية، ومجاهد، وغيرهم مما يكاد يكون إجماعًا، وهذا هو الموافق للواقع.

رابعًا- دين الأنبياء واحد؛ ففي الحديث «**وَالأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلاَّتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**» متفق عليه، وورد في صفته ﷺ في التوراة: «**وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ بِأَنْ يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ. وَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا**» [رواه البخاري].

وقد ترجم البخاري (باب ما جاء في أن دين الأنبياء واحد)، فالإسلام هو دين جميع المرسلين من لدن آدم، قال نوح عليه السلام: قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، وقال الله عنسحرة فرعون قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]، وقال فرعون: قال تعالى: ﴿آمَنتُ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال الحواريون: قال تعالى: ﴿آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١]، وقال يوسف عليه السلام: قال تعالى: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وقالت بلقيس: قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤].

وعندما ينزل المسيح عليه السلام في آخر الزمان يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويحكم بشريعة الإسلام. فشريعة الإسلام حاكمة ومهيمنة على سائر الشرائع، والإسلام هو وصية إبراهيم وبنيه، قال تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ثم قال بعدها: قال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

فأمر باتباع ملة إبراهيم، ونهى عن التهود والتنصر، وأمر بالإيمان الجامع كما أنزل على النبيين والإسلام له، وأن ننصبغ بصبغة الله، وأن نكون له عابدين، ورد على من زعم أن إبراهيم وبنيه، وإسرائيل وبنيه كانوا هودًا أو نصارى، وقد قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقال سبحانه حاكيًا عنهم: قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ

عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾[البقرة:١١٣]. وقال تعالى بعد أن قص أمر المسيح ويحيى: قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾[آل عمران:٦٤].

خامسًا- ما العجب في أن يكون الولد لمن أسلم من الوالدين، أو أن يتبع المسلم منهما والله يقول: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[آل عمران: من الآية١٩]، وقال: قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[آل عمران:٨٥].

وكل مولود يُولد على الفطرة، ولذلك يحرص النصارى على وضع المولود في مياه المعمودية في اليوم السابع، وإن تأخر يقولون ما زال على الإسلام، فالتهويد والتنصير انحراف بالعبد عن الفطرة السوية التي خلق ربُنا الخلقَ عليها، ولذلك قال النبي ﷺ: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ**» ولم يقل يمسلمانه، وفي الحديث: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ... وذكر منهم... عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ**» [رواه أبو داود والترمذي، وصححه الألباني].

الخطاب قبل البلوغ يتوجه لولي أمر الصغير قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾[النساء:١٤١].

وقد تناولت كتب الفقه والعقيدة أحكامًا تمس هذه القضية فقالوا:

- من مات من أولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم فهو في الجنة؛ لقول النبي ﷺ لَمَّا توفي إبراهيم ابنه: «**إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِى الْجَنَّةِ**» [رواه البخاري].

- وأما أولاد المشركين، فقد رأى بعض أهل العلم أنهم مثل أولاد المسلم في دخولهم الجنة، قال النووي: وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[الإسراء:١٥]، وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة، فلأن لا يعذب غير العاقل من باب أولى، ولما رواه أحمد عن خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمتها قالت: «**يا رسول الله، مَنْ في الجنة؟ قال: النَّبِىُّ فِى الْجَنَّةِ**

وَالشَّهِيدُ فِى الْجَنَّةِ وَالْمَوْلُودُ فِى الْجَنَّةِ وَالْمَوْءُودَةُ فِى الْجَنَّةِ» صححه الألباني، وقد رأى النبي ﷺ إبراهيم، وحوله أولاد الناس في الجنة.

- وقالوا: إذا ماتت المرأة وفي بطنها جنين حي وجب شق بطنها، لإخراج الجنين إذا كانت حياته مرجوة، ويعرف ذلك بواسطة الأطباء الثقات، فإذا كانت الزوجة كتابية (يهودية أو نصرانية) وماتت وهي حامل من مسلم، فتدفن وحدها.

روى البيهقي عن واثلة بن الأسقع: أنه دفن امرأة نصرانية في بطنها ولد مسلم في مقبرة ليست بمقبرة النصارى، ولا المسلمين.

واختار هذا الإمام أحمد، لأنها كافرة لا تدفن في مقبرة المسلمين، فيتأذوا بعذابها، ولا في مقبرة الكفار، لأن ولدها مسلم، فيتأذى بعذابهم.

سادسًا- لم يستكره المسلمون أحدًا على الدخول في دين الله، وعملوا بقوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البَقَرَة:٢٥٦]، وقد دخل القبطُ أهلُ مصر في دين الله، وهذا لِمَا أراد الله لهم من السعادة، فوافقوا بذلك العقل السليم، والفطرة السوية، والشريعة المطهرة.

كما حرص المسلمون على وضع الحق في نِصابه وإيصال الخير إلى الخلق، ولذلك قال قانونهم: الولد لمن أسلم من الوالدين، وخلاف ذلك ظلم وعدوان، وشر وفساد، وخيانة للأمانة، وقد قال تعالى : قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النِّسَاء:٥٨].

اللهم توفَّنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين غير خزايا ولا مفتونين

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين